ملاحظات حول قرار مجلس الحكم رقم 3 لسنة 2004 في حل المنظمات المهنية

احمد علي ابراهيم

لعل من أهم المنجزات التي تحققت بعد سقوط النظام هو أن منظمات المجتمع المدني أخذت تتشكل بعيداً عن تأثيرات السلطة وهيمنتها. ولقد عانى العراقيون خلال الحقبة الظالمة من انتقاص في حقوقهم المدنية في تكوين منظماتهم التي يستطيعون من خلالها التعبير عن ارائهم بحرية والدفاع عن مصالحهم الحيوية. وقد استبشرت مؤسسات المجتمع المدني في أنها قد تخلصت من هيمنة المكتب المهني لحزب السلطة المقبور لكي تمارس دورها المهني والحرفي بعيداً عن صراع التيارات السياسية مستمدة شرعيتها من قوانينها الخاصة وهيئاتها العامة.

وإذا ما قدر لهذا البلد أن يتمتع بنظام ديمقراطي وهو ما تطمح لتحقيقه كل القوى السياسية وخاصة المؤتلفة في مجلس الحكم فإن تعزيز الدور المستقل لمنظمات المجتمع المدني يأتي في مقدمة الاهداف التي يجب ان تسعى هذه القوى لتحقيقها وذلك سيكون مؤشراً حقيقياً على نجاح التجربة الديمقراطية التي نأمل أن تكون انموذجاً متقدماً على طريق بناء العراق الجديد ومهما قيل عن احتمالات موهومة لقيام اذناب النظام البائد في التسلق إلى هرم مؤسسات المجتمع المدني من جديد فإن سياسة خلق مرجعية شرعية في اطار احتواء هذه المؤسسات تظل في تقديرنا حلاً لا ينبغي الركون اليه. إن الشكل الامثل لمعالجة الوضع هو في العمل الجاد والنشاط في صفوف الجماهير وداخل منظمات المجتمع المدني من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية والكسب القائم على اساس ما تستطيع أن تقدمه التيارات السياسية من مكاسب وخدمات وتنافس شريف لتعميق كل ما من شأنه أن يخدم المجتمع.

أن ترسيخ المفاهيم الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني وآليات عمل هذه المنظمات في اجواء الحرية وبعيداً عن التسيس والتأطير والتشرذم والاحتواء من شأنه أن يلفظ عناصر القوى المضادة ويحجمها ويدحض دعاواها الباطلة التي لم تستطع أن تقدم غير الخراب والدمار وثقافة الاستبداد. إن دعوتنا في عدم التدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني تنطلق من حرصنا المبدئي على أن لا تنجر احزابنا وقوانا السياسية خاصة المؤتلفة في مجلس الحكم إلى ذات المواقع التي مارس منها نظام الحكم المستبد سياسته الشمولية المدمرة.

ولذلك فأن القرار رقم (3) لسنة 2004 بشأن حل المنظمات المهنية يفتقر إلى الاسس المنطقية التي دعى مجلس الحكم إلى اعتمادها في اطار ترسيخ مفاهيم العمل الديمقراطي. وفوق ذلك فهناك جملة من الملاحظات نوردها كما يلي:

1- لم يميز القرار بين المنظمات التي جرت فيها انتخابات شرعية من غيرها.

2- ساوى بين المنظمات المنتخبة بعد سقوط النظام وغيرها ممن لم تجر فيها انتخابات.

3- لم يتم التداول مع المنظمات ولم يؤخذ رأيها أو تستشر قبل اصدار القرار في بادرة غير مشجعة تعكس التوجهات نفسها التي كانت تمارس من قبل النظام البائد من خلال اصدار قرارات فوقية.

4- لقد اعطى مجلس الحكم للتيارات السياسية المنطوية تحت لوائه حقوقاً على حساب التيارات السياسية من خارج مجلس الحكم.

5- إن لكل منظمة قانونها الخاص في اجراء الانتخابات في حين تحدث القرار عن قانون يسنه مجلس الحكم الانتقالي وفي كل الاحوال كان يفترض أن يصدر قانون تنظيم عمل الجمعيات والمنظمات قبل اتخاذ قرار الحل الذي نعتقد بأنه قد جانب الصواب.

6- ونرى من وجهة نظرنا بأن اتخاذ مثل هذا القرار المتسرع والذي يمس جوهر الحياة المهنية وجوهر الديمقراطية اسلساً يجب الأ يصدر من مجلس الحكم في هذه المرحلة الانتقالية التي يتطلع فيها العراقيون إلى ما يمكن أن يتحقق على طريق اقامة حكم ديمقراطي تمثيلي يكتسب الشرعية من صناديق الاقتراع.

مركز حلبجة: اعتبار 16/ اذار يوم معاداة الاسلحة الكيمياوية في العالم

المطالبة بمحاكمة صدام كمجرم حرب.. وعلي كيمياوي في بلدة حلبجة.. وفرانس فانئنرايت في هولندا

بعد سقوط النظام الصدامي وكشف المئات من المقابر الجماعية ظهرت للعالم مدى شراسة هذا النظام المقبور. هذا النظام الذي أستخدم الاسلحة الكيمياوية ضد المدنيين في مدينة حلبجة الواقعة في جنوب كردستان وقتل فيها في 16 من آذار 1988، أكثر من 5000 وجرح 10000 شخص في حينها ومنذ ذلك الوقت مات الكثيرون متأثرين بجروحهم واصاباتهم والباقون يعانون من آثار الاسلحة الكيمياوية. قبل تلك الفاجعة وبالذات في 18 من شهر شباط سنة 1988 كان النظام البعثي الفاشي قد بلشر بعمليات الانفال السيئة الصيت في جنوب كردستان وأستمرت لأكثر من شهرين وراح ضحيتها أكثر من 182000 انسان كردي، والتي حسب كل المقاييس وحسب شكل تنفيذ العمليات وعرض الشريحة التي تعرضت للابادة والخسائر المادية والبشرية التي الحقت بأبناء الشعب الكردي، تقع في خانة التطهير العرقي والجينوسايد. من محاسن الصدف تحل علينا ذكرى إبادة وأنفلة الشعب الكردي هذه السنة، السادس عشر من آذار، والنظام الفاشي أصبح في خبر كان وإنتهى إلى أبد الابدين، ورئيسه المقبور الدكتاتور صدام حسين ذليل وقابع في السجن إن هذا السقوط المخجل لصدام وزبانيته لهو مكسب كبير للشعب الكردي في جنوب كردستان. ولكن شعبنا في الاجزاء الاخرى من كردستان لايزال يتعرض إلى الابادة والقتل. وفي جنوب كردستان نفسه (كردستان العراق) يستمر الارهابيون ومصرون على الإدامة بالنهج الصدامي والقتل الجماعي لشعبنا ولايزال الكثير من المجرمين أحرار أو الشركات التي زودت الماكنة العسكرية الصدامية لم تقدم بعد إلى المسائلة والملاحقة القانونية. ولايزال مصير الآلاف من المؤنفلين مجهولا ولم يحصل ذووهم على اي تعويض. والنساء والفتيات اللاتي أهدين إلى ملاهي مصر لازلن ينتظرن عودتهن إلى أحضان عوائلهن. ولايزال العديد من مطاليب شعبنا المبادة والمعرض للتطهير العرقي لم تتحقق، لا بل حتى الفيدرالية التي تعتبر من أحد الحقوق البسيطة والبدائية للشعب الكردي والذي لا يصل إلى مستوى التضحيات التي أعطاها، يستكثرونه الاسلاميون والقوميون العرب على الكرد ويعادونه. إن مركز حلبجة في ذكرى مأساة حلبجة والانفال سيقيم هذه السنة أيضا كالسنين السابقة، العديد من الظاهرات والتجمعات والفعاليات الاخرى. لذا يدعو جميع الاحزاب والمنظمات والجمعيات وأبناء الشعب الكردي من كل الفئات للعمل المشترك من أجل رفع مطالب ضحايا الابادة وذويهم ومطالب الشعب الكردي إلى الجهات المختصة. ونظرا ألتواجد (فرانس فاننرايت) الذي باع الاسلحة الكيمياوية إلى النظام البعثي في هولندا، فإن التجمع والظاهرة والفعالية الرئيسة لمركز حلبجة ستكون في هولندا.

تعويض الكرد عن جرائم القتل والإبادة في الانفال وحلبجة من قبل الحكومة العراقية والشركات العالمية التي زودت نظام صدام بالاسلحة الكيمياوية

الاخرى الظاهرات والفعاليات الجماهيرية ضد التطهير العرقي وضد محتلي كردستان.

مطالب مركز حلبجة بمناسبة 16 من آذار فاجعة حلبجة والانفال تتلخص بمايلي:

1) يجب أن يحاكم صدام كمجرم حرب، ويشارك مندوبون كرد في المحاكمة، وأن يحاكم المجرم علي كيمياوي في بلدة حلبجة.

2) نطالب بمحاكمة (فرانس فاننرايت) والذي باع الاسلحة الكيمياوية لصدام في هولندا.

3) الكشف عن المتعاونين مع النظام، ومحاكمة كل المتعاونين مع النظام من الكرد أيضاً وعدم التسامح معهم لأنهم من بني جلدتنا.

4) أن يتحول يوم 16 آذار إلى يوم معاداة الاسلحة الكيمياوية في العالم.

5) أن يحول يوم 16 من آذار إلى يوم أنفلة وإبادة الشعب الكردي في كل أجزاء كردستان.

6) أن تعترف الحكومة العراقية وبشكل رسمي بيوم الـ 16 من آذار كيوم حلبجة، وبيوم الـ 14 من نيسان كيوم الانفال. وإن تعترف بتلك الجرائم كجرائم قتل جماعي وأن تتعهد بعدم تكرارها.

7) أن تعوض الحكومة العراقية الكرد عن جرائم القتل والتعريب.

8) أن تكشف الدول التي تخفي المجرمين عنهم وتسلمهم إلى الحكومة العراقية كي تعاقبهم.

9) يجب أن تجري محاكمة المجرمين بحضور ممثلي ضحايا حلبجة والانفال والبارزانيين والكرد الفيليين ومحامييهم.

10) يجب أن تدفع الشركات التي زودت النظام بالاسلحة الكيمياوية التعويض إلى أهالي

11) يجب أن تتكاتف الجهود ويعمل كل ما هو ممكن من أجل الكشف عن مصير المفقودين.

12) يجب أن تعطى التعويضات إلى مدن وقرى شرق كردستان (كردستان إيران) والتي تعرضت إلى القصف الكيمياوي والقتل الجماعي كمدن قصر شرين ومهاباد وبانه وسردشت وزيوة وقوردانى شوان (مقاتلو الكومةلة). 13) من أحسن السبل والطرق لأنهاء عمليات الإبادة والتطهير العرقي ضد الشعب الكردي هو تمكينه من أن يقرر مصيره بنفسه وذلك باجراء استفتاء شامل وحر. لذا نطالب الامم المتحدة أن تستمع إلى صوت الشعب الكردستاني وأجراء استفتاء حر وديمقراطي في كردستان.

نصير الجادرجي وناشطون آخرون يعلنون

اعادة نشاط الحزب الوطني الديمقراطي

بغداد / المدى

نشرت (المدى) في اعداد سابقة بيانا للاستاذ هديب الحاج حمود نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عن قرار اعلن فيه عن رفع التجميد واعادة نشاط الحزب الوطني الديمقراطي .. وفيما يلي اعلان للاستاذ نصير الجادرجي ومجموعة من زملائه لاعادة نشاط الحزب الوطني الديمقراطي ايضا وعملا بحرية النشر ننشر نص البيان:

لقد انهار النظام الدكتاتوري بعد أن خلف خراباً شاملاً مريعاً وترك فوضى عارمة وبطالة واسعة وانفلات امني واضح اضحى فيه الشعب العراقي يعيش في حالة صعبة وخطيرة لا يصح تجاهلها أو اهمالها مما يستدعي الاهتمام من لدن القوى الوطنية الفاعلة في الساحة السياسية العراقية للنهوض بمسؤلياتها إزاء وطننا المنكوب وإعادة بناء عراقنا بناءً جديداً سليماً متحرراً من قيود الاحتلال وادران الماضي الاسود وعلى وفق اسس ديمقراطية وعلمية سليمة حديثة تمكنه من مواجهة التحديات التي يعاني منها مجتمعنا.

وإزاء ذلك عزمنا على العمل من خلال الحزب الوطني الديمقراطكي الذي نعلن عن إعادة نشاطه وفق مبادئ واهداف اساسية مستوحاة من واقع مجتمعنا ومشكلاته وحاجاته الراهنة وطموحاته المستقبلية مؤكدين على طرح مواد منهاجه التفصيلي الذي سيقدم للمؤتمر القادم للحزب والذي سيعقد في أقرب وقت ممكن لمناقشته مع النظام الداخلي للحزب لاقرارها.

إن (الحزب الوطني الديمقراطي) هو حزب عراقي لكل العراقيين بكل مكوناته القومية والدينية ومستوياتهم الثقافية ومراكزهم الاجتماعية والمهنية - نساء ورجالاً - فهو يرحب بكل المواطنين اللذين تهمهم شؤون ومشكلات وطنهم الراهنة واللذين يطمحون إلى مستقبل مشرق زاهر تضمن فيه الحرية والامن والأستقرار.

إن هذا الحزب هو حزب وطني ديمقراطي عراقي يؤمن بأن العراق هو الاول في نفوسنا وعن حياضه نذود ولشعبه نعمل ونضحي بكل ما نملك كما نسعى باخلاص لانهاء حالة الاحتلال واستعادة السيادة للعراق والحرص على وحدة اراضيه والسعي لقيام نظام جمهوري تعددي دستوري ديمقراطي وتحقيق حكم فدرالي لأقليم كردستان العراق الذي يرسخ وحدة أراضيه ويعزز وحدته الوطنية والعمل على إعادة اعماره وتطويره ليكون بلداً مزدهراً يسعد فيه الجميع.

وكما يتمتع فيه الرجل بتلك المكاسب يكون للمرأة النصيب نفسه من تلك المنجزات حين تتمتع بكامل حقوقها التي تستحقها في الحياة بعد أن تكون قد شاركت أخاها الرجل في التحرير والأعمار والتطوير وهو هدف اساس من أهداف الحزب الوطني الديمقراطي الذي آمن بالديمقراطية هدفاً

حكم ديمقراطي سليم نضمن فيه عدم عودة الاستبداد والطغيان ونبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله التي أبتلي به وطننا الغالي.

لقد خلف لنا (الحزب الوطني الديمقراطي) الذي اسس عام **1946** تاريخاً ناصعاً زاخراً بالمواقف الوطنية الجريئة، وتراثاً وافراً من المبادئ السامية تستحق كل التقدير والأعتزاز، وستكون رافداً مهماً لنا من روافد أهدافنا ونهجنا في الفكر والعمل آخذين بنظر الاعتبار ما حدث من تطورات وأحداث سياسية واقتصادية وغيرها، فرضت وغيرت وعدلت كثيراً من المفاهيم والاهداف في الحياة، والاساليب في العمل والعلاقات الدولية.

اننا نشعر ونؤمن بأن تعاوننا مع القوى الوطنية والديمقراطية الخيرة في بلادنا - أحزاباً ونقابات واتحادات وجمعيات ناشطة للخدمة بشتى مجالات المجتمع المدني - عامل مهم وضرورة لازمة لتحقيق الاهداف الوطنية والقومية والانسانية المشتركة التي نسعى اليها.

لذا ننشد على أيدي تلك القوى الفاعلة ونبارك جهودها مؤكدين تعاوننا معهم في كل ما يعزز الديمقراطية ويخدم شعبنا ويصون وطننا ويحقق المؤمنون بالنهج الديمقراطي للعمل سوية في هذا الحزب.

مبادئ الديمقراطية

حكم الأغلبية وحقوق الأقلية

قد يبدو للناظر سطحياً أن اثنين من مبادئ الديمقراطية الأساسية، وهما مبدأ حكم الأغلبية ومبدأ حماية حقوق الأقلية، وكأنهما متناقضان. لكن الواقع أنهما عمادان متلازمان يرفعان المؤسسة نفسها التي نسميها الحكم الديمقراطي، ولا يقف البناء الديمقراطي إلا عليهما معاً.

•حكم الأغلبية هو وسيلة لتنظيم عمل الحكومة واتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا العامة، ولكنه، وهو الأهم، ليس سبيلاً آخر إلى اضطهاد الأقلية. وكما إنه ليس من حق اي جماعة تنصيب نفسها في سدة الحكم و اضطهاد الآخرين، فإنه ليس من حق أية أغلبية، حتى في ظل الحكم الديمقراطي، أن تسلب الحقوق والحريات الأساسية التي تتمتع بها اقلية أو من فرد.

•الأقليات - سواء كانت أقلية إثنية، أو دينية، أو جغرافية، أو إنها أقلية بسبب مستوى دخل افرادها، أو حتى إذا كانت الجماعة أو الحزب الذي خسر الانتخابات أو النقاش السياسي حول قضية ما - تتمتع بحقوق الانسان الأساسية المضمونة التي لا يحق لأي أغلبية، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة، سلبها منها.

•الأقليات بحاجة إلى ضمان أن الحكومة ستحمي حقوقها ومصالحها المشروعة وهويتها الذاتية. وبتحقيق ذلك فقط، يصبح من الممكن للأقليات المشاركة والمساهمة في الديمقراطية القائمة في بلادها.

•من بين حقوق الإنسان الأساسية التي يتحتم على أية حكومة حمايتها: حرية الكلام والتعبير والحرية الدينية وحرية المعتقد، والإجراءات القضائية المتبعة والحماية المتساوية بموجب القانون، وحرية التنظيم، والتصريح بالرأي، والمعارضة والمشاركة مشاركة كاملة في الحياة العامة للمجتمع.

•الديمقراطيات تتعامل مع حقوق حماية الهوية الثقافية، والممارسات الاجتماعية، والضمير الفردي، والنشاطات الدينية للأقليات، على أنها من المهام الأساسية لها.

•إن قبول الجماعات العرقية والثقافية التي قد تبدو غريبة، أو دخيلة أحياناً، بالنسبة للأغلبية، تمثل أحد التحديات الكبرى التي قد تواجه أية حكومة ديمقراطية. ولكن الديمقراطية. تدرك بأن التنوع يمكن أن يشكل ميزة هائلة للمجتمع. وهي تتعاطى مع هذه الاختلافات في الهوية، والثقافة، والقيم على إنها تحد من شأنه أن يعززها ويثريها، لا على أنها تهديد لها.

•ليست هناك إجابة وحيدة واحدة لكيفية حل اختلافات الأغلبية مع الأقلية في وجهات النظر والقيم وما إلى ذلك - سوى المعرفة الأكيدة أنه فقط عبر العملية الديمقراطية المتمثلة في التسامح، والنقاش، والرغبة في التوصل إلى حلول وسط للمشاكل المثيرة للخلاف - يمكن للمجتمعات الحرة أن تتوصل إلى اتفاقات من شأنها تبني العمادين الأساسيين للديمقراطية وهما حكم الأغلبية وحقوق الأقلية.

لانها غير واقعية

خطة معالجة البطالة في نينوى تصاب بالفشل

الموصل/ نزار عبد الستار

سبق وان اعلنت محافظة نينوى عن تخصيص الاموال اللازمة لتوفير فرص العمل للعاطلين وذلك من خلال خطط وضعت لهذا الغرض بالتشاور مع مدراء الدوائر في المحافظة وعليه تم فتح باب التوظيف وتشكيل العديد من اللجان للنظر في الطلبات المقدمة من قبل العاطلين الا ان الوقائع اثبتت العكس وجاءت النتائج محبطة للآمال وغير موضوعية وقابلة للطعن فاغلب الذين شملتهم هذه المعالجة هم من العسكريين كما ان السياقات المتبعة في التوظيف لم تشمل الاقضية والنواحي. ويطالب العاطلون من الذين التقتهم المدى بتحقيق العدالة واشاروا الى ان الوقائع تشير الى وجود ارباك كبير في العمل وان هذه العملية تفتقر الى النزاهة وهي قائمة وفق الشريعة القديمة (عمك خالك)، وفي هذا المجال تطالب الطائفة اليزيدية بشمولها بخطة التوظيف حيث اشار مراسل جريدة صوت الشعب اليزيدي الى ان الطائفة في نينوى تشكو من عدم النظر بجدية الى حقوقها في هذا الامر. ومن جانب اخر قال مصدر في نينوى للمدى ان الاموال المخصصة لهذا الغرض قليلة جدا والمحافظة لا تستطيع مهما كانت الامكانيات القضاء على هذه المشكلة الخطيرة وما تقوم به المحافظة هو محاولة التخفيف من الازمة وذلك من خلال فسح المجال لاكبر عدد ممكن لشمولهم بهذه الخطة.

خضير الحميري

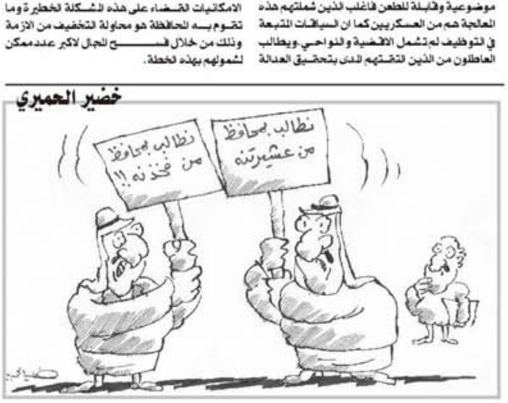

الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الانسان

اهتمام بالمضطهدين والمعتقلين وتقديم الخدمات للمواطنين في السليمانية وديالى ومدن أخرى

بعقوبة / المدى

تأسست الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الانسان في محافظة السليمانية في العام 1996. وفي السنة نفسها انتقل مقرها إلى الأردن. وهذه الجمعية منظمة مستقلة غير تابعة لحزب أو جهة حكومية ما، ووظيفتها الدفاع عن حقوق الإنسان العراقي والعمل فيها تطوعي مجاني ومهمتها تقديم الخدمات - بحسب الامكانات المتاحة - للمواطنين في السليمانية وديالى ومدن اخرى في عراقنا الجديد. يقول رئيس فرعها في محافظة ديالى السيد فوزي سعدون رشيد الذي يحمل شهادة ماجستير في القانون الجنائي عن عملها في المحافظة:

وثقت الجمعية اسماء المتضررين من النظام السابق ولا سيما السجناء السياسيين منهم، وتجاوزت عناصر ذلك النظام بحق المواطنين بانتظار انعقاد المحكمة الخاصة بمحاكمة هذه العناصر، ونحن نسعى لكي يكون أحد أعضاء جمعيتنا عضواً استشارياً في تلك المحكمة.. من جهة أخرى كسبنا بعض المسؤولين الإداريين لجمعيتنا من خلال

وقد جعلنا منهم مسؤولين عن الجمعية في مناطقهم.

وتتابع الجمعية قضية المعتقلين من قبل قوات التحالف وتتدخل من أجل اطلاق سراح الأبرياء منهم.

ويذكر السيد فوزي قضية امرأة اعتقلوا زوجها، وبقي مجهول المكان إلى أن تدخلت الجمعية وساهمت باطلاق سراحه بعد ثلاثة أشهر. وامرأة أخرى اعتقلوا ابنها فراجعت الجمعية التي تدخلت وتمكنت من اطلاق سراحه بعد أربعة أشهر من الاعتقال.. يقول السيد فوزي:

- لدينا اعضاء يمتهنون المحاماة ويستطيعون التفاوض مع قوات الاحتلال بهذا الخصوص. وأيضاً نتابع ما يتعلق بمداهمات القوات الأمريكية للبيوت ونؤشر التجاوزات التي تحصل والحقوق المترتبة عليها. وحتى في القضايا الاعتيادية نراجع الموقوفين في مديرية شرطة ديالى وندرس حالاتهم ونرى ما يمكننا تقديمه لهم بهذا الشأن.

ولنا اهتمام بالجانب البيئي مثل تلوث المياه، وما يخص وفيات الأطفال وشؤون الأسرة والطفل

أما عن دور الجمعية في تشغيل العاطلين عن العمل والنشاطات الأخرى يقول رئيس فرع الجمعية:

- إن الجمعية من خلال علاقاتها مع المؤسسات المختلفة استطاعت تشغيل عدد من العاطلين عن العمل.. كذلك ومن خلال اعضاء جمعيتنا من الأطباء قدمنا خدمات علاجية مجانية للمرضى والعاجزين الفقراء. وقام عدد منهم باجراء عمليات جراحية من دون أجور في المستشفيات الأهلية بالمحافظة. كما قدمنا لائحة باسماء 165 عائلة متعففة لجمعية الإغاثة الدانماركية وحصلت هذه العائلات على مساعدات من الجمعية المذكورة. وكذلك اتفقنا مع منظمة RTI الإنسانية العالمية لإرسال أطفال عراقيين يعانون من أمراض مستعصية إلى خارج القطر للعلاج.

تعمل الجمعية الآن لعقد مؤتمر تنسيقي مع جمعيات حقوق الإنسان الأخرى في المحافظة. كما إنها تسعى لإقامة علاقات مع جمعيات حقوق الإنسان في العالم.

المرأة التركمانية

دور فاعل في مسيرة العراق الجديد

بغداد/ سعدي السبع

تسعى المرأة التركمانية إلى المشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني في مسيرة العراق الجديد وممارسة دورها وفق المناخات التي اتاحتها الديمقراطية والحرية. وقالت شناي صلاح الدين عضو لجنة المرأة في الجبهة التركمانية ان المرأة التركمانية عانت على مدى العقود السابقة من الظلم والاضطهاد والاستبداد وحرمانها من حقوقها الاجتماعية والثقافية والقانونية إلا إنها استطاعت أن تقف بصلابة لتناضل ضد كل اشكال العنصرية والدكتاتورية والتميز العرقي والطائفي وأشارت إن المرأة تتطلع إلى أن تعمل سوية مع المنظمات النسوية العراقية الاخرى بمختلف اتجاهاتها واطيافها لتاخذ المرأة العراقية مكانتها التي تمكنها نيل حقوقها المشروعة بعد سنوات طوال من التعسف والحرمان.

فرع الحزب الاسلامي في سامراء يقيم احتفالية بالعالم الهجري الجديد

سامراء/ المدى

اقام الحزب الاسلامي العراقي /فرع سامراء احتفالية بالموسم الهجري الجديديوم الجمعة الماضي حضرها عدد غفير من ابناء المدينة وعلماء الدين القيت فيه القصائد والكلمات من قبل بعض الشخصيات ويذكر إن الحزب الاسلامي العراقي في سامراء متميز بنشاطاته المتعددة في اقامة الامسيات الشعرية والقاء المحاضرات ويلتف حوله العديد من ابناء المدينة خاصة وإنه يضم العديد من الشخصيات العلمية والادبية التي تحظى بمؤيدين.

غياب المرأة في انتخابات المجلس البلدي في ذي قار

الناصرية/ المدى

على الرغم من اجراء الانتخابات واضفاء صفة الشرعية على رؤساء الوحدات الادارية في محافظة ذي قار إلا أن غياب المرأة كان هو الأمر البارز في مثل هذه الممارسات التي جرت بدون مشاركة فاعلة لها.